النهار ٠٥-٠٥-٢٠٢١

"النهار" تنشر المشروع الوزاري للبطاقة التمويلية وترشيد الدعم الغاء السلّة الغذائية والبنزين الى ١٢٣ الف ليرة والمازوت ١٠٠ الف

هنا نص الاقتراح حرفياً:

يمر لبنان بمرحلة تاريخية ومصيرية بالغة الدقة على مختلف المستويات، إلا أن التحديات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اللبنانيين، تُشكل هاجساً لما يمكن أن تحمله من تداعيات خطيرة. إن ما وصل اليه لبنان من واقع مالي سلبي، هو نتاج وتراكمات على مدى عقود، من الحروب التي دمّرت مراراً مقومات رئيسية من اقتصاد لبنان، وفشل السياسات التي اعتُمدت في إدارة الشأنين المالي والاقتصادي، واعتماد سياسة دعم تثبيت سعر صرف الليرة على الدولار على مدى عقود، وغيرها من الأسباب التي أدت الى اضمحلال الهوية الاقتصادية للبلد.

كما أدت تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها لبنان، والتي زادت حدّتها نتيجة تفشي فيروس كورونا، الى ارتفاع في نسبة البطالة وشحّ السيولة، وترافق ذلك مع تدنٍ في احتياطات العملات الاجنبية لدى مصرف لبنان لأسباب مختلفة، مما انعكس سلباً على قدرة هذا الأخير في دعم السلع الأساسية كالوقود، والطحين، والمواد الغذائية والأدوية. وقد أعلن حاكم مصرف لبنان مراراً عن توجه المصرف الى التوقف عن دعم السلع الأساسية، لكنه حدّد أخيراً نهاية شهر أيار الجاري موعداً للتوقف النهائي عن تمويل دعم هذه السلع، ما يضع اللبنانيين أمام أزمة معيشية خانقة هي الأصعب في تاريخ لبنان، ويضع البلد كله على شفير انفجار اجتماعي ستكون نتائجه كارثية على مختلف المستويات، وهو ما يدفع الحكومة الى وضع أولوية تتمثل في إصدار بطاقة تمويلية هدفها تغطية عجز القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي إنقاذ لقمة عيش اللبنانيين ومنع انهيار الواقع المعيشي، على أن يكون بدء تطبيق مفاعيل هذه البطاقة هو القاعدة التي يمكن الانطلاق منها نحو التعامل مع قرار مصرف لبنان بالتوقف عن دعم السلع الأساسية.

لقد جاءت حكومتنا من اجل محاولة استدراك الانهيار الحتمي الذي كانت مؤشراته قد ظهرت في بداية العام ٢٠٠١ من خلال مؤشر ميزان المدفوعات، وتعمقت أكثر عبر الأعوام العشرة الماضية. تسلمنا وضعاً نقدياً كارثياً في البلاد: دين عام بلغ نحو ٩٣ مليار دولار، فجوات مالية مخيفة تتعدى ٨٠ مليار دولار في المصرف المركزي اللبناني وفي المصارف اللبنانية الخاصة وفي مالية الدولة.

ولذلك قررتْ التعامل مع هذا الواقع المالي بشفافية وصرامة، وأدركنا عدم قدرة الدولة اللبنانية على تسديد سندات اليوروبوندز، ووضعنا خطة إصلاحية متكاملة لاخراج لبنان من الدوامة السلبية مالياً، وقد حظيت هذه الخطة بتأييد وثناء صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ودول عديدة، على اعتبار أن هذه الخطة وضعت الإصبع على الجرح العميق في الأزمة المالية. ولكن الخلافات الداخلية على هذه الخطة أدت الى توقف المفاوضات مع صندوق النقد وسرّعت في انهيار الوضع المالي بالتزامن مع فقدان قيمة العملة الوطنية أمام الدولار الأميركي، وهو ما زاد تعميق معاناة اللبنانيين وارتفاع معدلات البطالة والفقر على نحو كارثي.

إن #سياسة الدعم ليست بجديدة، فالحكومات المتعاقبة على مر السنين قامت بتثبيت سعرصرف الدولار على ١٥٠٧ ليرات لبنانية للدولار، وهو في الواقع دعم لكل السلع المستوردة ومنها مواد البناء، الأدوية، المستلزمات الطبية، المأكولات، الملبوسات، السيارات، المحروقات وغيرها، كما ثبّتت تعرفة الكهرباء منذ عام ١٩٩٤، مع العلم ان الكلفة تتأثر بتغير أسعار النفط العالمية، مما أدى الى خسائر فادحة. إلا أن مسألة #ترشيد الدعم وتوجيهه أصبحت قضية ملحّة وذلك للأسباب الآتية:

تدهور سعر الصرف رفَعَ أسعار السلع الاستهلاكية بشكل كبير وسرّع في انهيار الوضع الاقتصادي والمالي وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

سوء استخدام دعم السلع الاستهلاكية أبعد الغاية المرجوة عن المواطنين.

حتياطات مصرف لبنان أصبحت قريبة جداً من الاحتياط الإلزامي (الذي يبلغ ١٥% من قيمة الودائع) حيث أعلن المصرف المركزي توجهه الى التوقف عن الاستمرار بسياسة الدعم كما هو معمول بها حالياً.

هذا الواقع الخطير أملى على حكومة "مواجهة التحديات"، ورغم أنها حكومة مستقيلة يقتصر دورها على تصريف الأعمال، وجوب مواجهته انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية، وبالتالي البحث واجتراح الحلول المناسبة، خصوصا ان هذا التحدي يُعدّ من أخطر التحديات التي تواجه لبنان في هذه المرحلة العصيبة من تاريخه.

وعليه، كان التركيز في الأشهر الماضية على درس جميع السبل المتاحة التي توائم ما بين ترشيد الدعم من جهة والحد من تضاؤل احتياطات المصرف المركزي من جهة أخرى.

غير أن المضي في هذه الخطوة، وما يُرافقها من تبعات على مستوى التضخم وضعف القدرة الشرائية، يجب أن تسبقها تقديمات أخرى من شأنها التخفيف من حدة النتائج السلبية على المواطن ولقمة عيشه.

ومن هنا، كان الاقتراح بضرورة إقرار #البطاقة التمويلية التي ستُضاف الى مشروع شبكة الأمان الاجتماعي – أزمة الطوارئ في لبنان والاستجابة لكوفيد–١٩ المموّل بقرض من البنك الدولي وتوفير مساعدات لنحو (٧٥٠،٠٠٠) أسرة لبنانية (الذين يشكلون ٧٥% من عدد عائلات لبنان الأكثر حاجة بحسب تقديرات البنك الدولي).

(جدول رقم 1)- (المشاريع الرامية الى دعم الأسر الأكثر فقراً وكلفة الدعم المترتبة لتنفيذ هذه المشاريع مع كلفة البطاقة التمويلية)

جدول دعم الأسر								
المشروع	وصف الدعم		قيمة الدعم السنوي الحالي		عدد العائلات المستفيدة	قيمة الدعم الاضافي لمدة سنة واحدة		ملاحظات
	المقدار	متوسط الدعم الشهري للأسرة	دولار أميركي	ليرة لبنانية (مليار)		للأسرة (بالليرة اللبنانية)	المجموع (مليار ليرة لبنانية)	
المشروع الطارئ لشبكات الأمن الاجتماعية (ESSN)	مئتا ألف ليرة لبنانية للأسرة يضاف إليها مئة ألف عن كل فرد وبحد أقصى ثمانمائة ألف ليرة لبنانية شهرياً	750.000	193.600.000	2.420	268.889	1.714.746	5.633	سيتم دفع هذا المبلغ بالاضافة الى المبلغ الذي يدفعه برنامج ESSN
البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (NPTP)	مئتا ألف ليرة لبنانية للأسرة يضاف إليها مئة ألف عن كل فرد وبحد أقصى ثمانمائة ألف ليرة لبنانية شهرياً	750.000	53.400.000	668	74.167	1.714.746	1.626	سيتم دفع هذا المبلغ بالاضافة الى المبلغ الذي يدفعه برنامج NPTP
البطاقة التمويلية	تتراوح بين 53 دولار و186 دولار للأسرة الواحدة	1.714.746			406.944	1.714.746	8.374	بعد دمج البرنامجين المذكورين أعلاه لوحدة الهدف
المساعدات من جراء جائحة كورونا	اربعمائة الف ليرة لبنانية للأسرة الواحدة	400.000		1.440	300.000	1.714.746	6.173	يقتضي دمج البرنامجين المذكورين لوحدة الهدف
البطاقة التمويلية	تتراوح بين 53 دولار و186 دولار للأسرة الواحدة	1.714.746			106.944	1.714.746	2.201	
المجموع					760.000	1.714.746 137	16.433 1.236	مليار ليرة لبنانية مليون دولار

متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة:	ESSN NTP متوسط	5.6 5.5 4.2	سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية:	12.800 12.600	منصة مصرف لبنان السوق السوداء

1	متوسط الدعم الشهري للأسرة – دولار أميركي		137
2	متوسط الدعم السنوي للأسرة – دولار أميركي	12 × (1)	1,646
3	عدد العائلات المستفيدة		750.000
4	الكلفة الاجمالية سنوياً – مليون دولار أميركي	(3) × (2)	1.236

وإن التصور المعروض يظهر من خلال الجداول الآتية:

الجدول الرقم ١: يتضمن المشاريع التي تستفيد منها الأسر الأكثر فقراً، كما يتضمن كلفة البطاقة التمويلية التي تبلغ حوالى (١،٢٣٥) مليون د. أ. سنوياً (١٠٢،٨ مليون دولار شهرياً) والتي تستفيد منها نحو ٧٥٠ ألف عائلة بمن فيهم الأسر الأكثر فقراً.

الجدول الرقم ٢: يتضمن المعايير التي تم على أساسها تحديد قيمة البطاقة التمويلية.

الجدول الرقم ٣: يتضمن إلغاء الدعم على بعض السلع (غاز، السلة الغذائية) وزيادتها على ربطة الخبز وتخفيضها بشكل حاد على البنزين، المازوت والأدوية، كما يبيّن الوفر الذي يمكن تحديده سنوياً بالدولار الأميركي، حوالى (٢،٨٤٤) مليون د.أ.، حيث تنخفض كلفة الدعم على مصرف لبنان الى (١،٢٠) مليار دولار أميركي مقارنة مع الدعم الحالي الذي يبلغ حوالى ٥،٠٤ مليارات دولار أميركي، علماً أن هذا التصور يتماشى مع التوجه المعلن من قِبل مصرف لبنان برفع الدعم عن جميع السلع، إلا أنه رغم ذلك فإنه يتبيّن من خلال هذا التصور استمرار الدعم على الأدوية (بعد تخفيضه) وعلى ربطة الخبز (بعد زيادته).

	الكلفة (شهرياً)	الكلفة (سنوياً)	الوفر (سنوياً)
كلفة دعم السلع الحالية على مصرف لبنان (دولار أميركي)	$420.000.000	$5.040.000.000	
ترشيد الدعم	$99.637.255	$1.195.647.059	$3.844.352.941

وتجدر الإشارة أخيراً الى المسائل الآتية:

الأولى: أن توزيع البطاقة التمويلية والبدء بتطبيق مفاعيلها فعلياً، يجب أن يسبق العمل بترشيد الدعم الذي يبقى قائماً حتى تسلّم المواطنين البطاقة التمويلية والبدء باستعمالها.

والثانية، هي أن تحديد قيمة البطاقة التمويلية قد تم استناداً الى معايير تأخذ في الاعتبار تعويض المواطن عما فاته نتيجة إلغاء الدعم الحالي على بعض السلع وتخفيضه على السلع الأخرى.

الثالثة، ان المضي بالتصوّر المعروض يستوجب دعماً مالياً بالدولار الأميركي لاستدراك أي ضرر نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية من جهة، والحد من ارتفاعه من جهة أخرى. إن توافر الدولار في السوق من خلال البطاقة التمويلية من شأنه خفض حدة ارتفاع سعر الصرف، كما يحد من استنزاف القدرة الشرائية للمواطن ويُساعد في التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد، ويحدّ من التضخّم الذي سيحصل في حال توزيع ١٤،٤ تريليوناً بالليرة اللبنانية بدلاً من الدولار. إن ضخاً غير مباشر بقيمة ١٠٣ ملايين دولار شهرياً، أو ١،٢٣٥ مليار دولار سنوياً في السوق، يدعم سعر صرف الليرة أمام الدولار ويساهم في تقليص هامش سعر الصرف الذي سيؤدي بالتالي الى تراجع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية.

ان سياسة إلغاء الدعم عن معظم السلع، وعلى رغم أنها سوف تحدّ من استنزاف احتياطات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية، إلا أنها سوف تنعكس سلباً على معدلات التضخّم وتساهم في زيادة الطلب على الدولار في السوق الموازية، وتؤدي الى تدنٍّ إضافي وحاد في القدرة الشرائية للمواطن، اضافة الى اضطرابات اجتماعية خطيرة. وفي المقابل، فإنه لا يمكن اللجوء الى سياسة إلغاء الدعم من دون أن تُلحظ مصادر مساعدة بديلة، لذلك، كان الخيار بالانتقال من سياسة دعم السلع الى سلاسة دعم الأسر عبر بطاقة تمويلية بالدولار الأميركي، وربط قيمة تلك البطاقات بنسبة خفض الدعم.

إن إقرار مشروع البطاقة التمويلية والذي ستستفيد منه نحو (٧٥٠) ألف عائلة سيُضاف الى المشروعين الآتيين:

أولاً: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان (ESSN) والمموّل من البنك الدولي.

ثانياً: البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً لدى وزارة الشؤون الاجتماعية (NPTP) والمموّل من الدول المانحة.

أولاً: المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للإستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان (ESSN):

عدد العائلات المستفيدة ٢٦٨,٨٨٩ عائلة.

المعيار: مبلغ مقطوع (٢٠٠) ألف ل.ل. للأسرة مهما كان عددها + (١٠٠) ألف ل.ل. عن كل فرد من أفراد هذه الأسرة (أب، أم، أولاد) (حد أقصى/٨٠٠/ ألف ل.ل.) أي بمتوسط دعم شهري /٧٥٠/ ألف ل.ل. (متوسط عدد الأسرة الواحدة هو ٥،٥ أشخاص).

ثانياً: البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً لدى وزارة الشؤون الاجتماعية (NPTP):

عدد العائلات المستفيدة: ٧٤،١٦٧ عائلة.

المعيار: مبلغ مقطوع /٢٠٠/ ألف ل.ل. للأسرة مهما كان عددها +/١٠٠/ ألف ل.ل. عن كل فرد من أفراد الأسرة (أب، أم، أولاد) (حد أقصى /٨٠٠/ ألف ل.ل.) أي بمتوسط دعم شهري /٧٥٠/ ألف ل.ل. (متوسط عدد الأسرة الواحدة هو ٥،٥ أشخاص).

ثالثاً: البطاقة التمويلية

ان هذا المشروع سوف يُغني عن مبلغ الـ/٤٠٠/ ألف ل. ل. المدفوعة حالياً لحوالى ٣٠٠ ألف عائلة نتيجة المساعدات التي تُقدمها الدولة من جراء جائحة كورونا وسيزيد نطاق التغطية ليشمل حوالى /٧٥٠/ ألف عائلة (من ضمنهم الأسر الأكثر فقراً التي تستفيد من مشروع ESSN وبرنامج NPTP)، وسوف تستبدل التقديمات النقدية ببطاقات تمويلية تصل قيمتها المتوسطة الى /١٣٧/ د. أ. وقيمتها القصوى الى /١٨٥/ د. أ. وحدها الأدنى /٥٣/ د. أ. نذكر تالياً المعلومات التفصيلية للمشروع:

قيمة المشروع: /١،٢٣٥/ مليون د. أ.

عدد العائلات المستفيدة: ٧٥٠ ألف عائلة.

المعيار: مبلغ مقطوع /٢٦،٤/ د. أ. للأسرة مهما كان عددها + مبلغ قدره (٢٦،٤/ د. أ. عن كل فرد من أفراد هذه الأسرة (أب، أم، أولاد) (متوسط عدد الأسرة الواحدة هو ٤،٢ أشخاص، متوسط الدعم الشهري للأسرة ١٣٧ د. أ.) مع حد أدنى قيمته ٥٣ د. أ. للأسرة وحد أقصى /١٨٥/ د. أ.

إن كلفة البطاقة التمويلية، ولمدة سنة، تبلغ /١،٢٣٥/ مليون د. أ.

(جدول رقم 2) - (أسس احتساب قيمة البطاقة التمويلية)

	البنزين أو فرق سعر البدل العام (20 ليتر)	مازوت (20 ليتر)	غاز (قارورة)	مولدات الكهرباء 5 أمبير	السلة الأساسية بعد ترشيد الدعم	ربطة الخبز	متفرقات	المجموع ل.ل.
السعر الحالي ل.ل.	39.500	27.000	26.000	65.000	196.196	2.500		
السعر بدون دعم ل.ل.	141.000	127.500	93.000	187.000	626.626	4.000		
الفرق ل.ل.	(101.500)	(100.500)	(67.000)	(122.000)	(430.430)	(1.500)		
معدل استهلاك العائلة	5.3	5.3	2.0	5A	1.0	26		
مع رفع 100% من الدعم لعائلة من 4.2 أشخاص ل.ل.	(537.960)	(528.126)	(134.000)	(122.000)	(430.430)	(37.500)	(75.500)	(1.966.606)
مع رفع 100% من الدعم لعائلة من 4.2 أشخاص بالدولار	(43.0)	(60.3)	(10.7)	(9.8)	(34.4)	(3.0)	(6.0)	(167)
تخفيض الدعم	-83%	-86%	-100%	-86%	-100%	12%		
مع الرفع الجزئي للدعم لعائلة من 4.2 أشخاص ل.ل.	444.393	539.556	134.000	104.816	430.430	(4.500)	55.961	1.714.746
مع الرفع الجزئي للدعم لعائلة من 4.2 أشخاص بالدولار	35.6	43.2	10.7	8.4	34	(0.4)	5.3	137
كيفية احتساب الدعم	لكل عائلة (مبلغ مقطوع) 26.4 لكل فرد في العائلة 26.4					الحد الأدنى للعائلة 53 الحد الأقصى للعائلة 185		

في سياق شرح هذا الجدول، وإذا أخذنا على سبيل المثال مادة البنزين فإن السعر الحالي للتنكة (٢٠ ليترا) هو ٣٩،٥٠٠ ل.ل. في حين أن سعرها الحالي بحسب السوق يبلغ ١٤١،٠٠٠ ل.ل. بمعنى أن الدعم الحالي لهذه المادة هو الفارق بين سعر السوق والسعر الحالي (١٤١،٠٠٠ – ٣٩،٥٠٠ = ١٠١،٥٠٠ ل.ل.) وإذا أخذنا في الاعتبار ان معدل استهلاك العائلة الواحدة المكونة من ٤،٢ أشخاص هو ٥،٣ تنكات شهرياً، يصبح المبلغ الواجب دفعه من قِبل العائلة الواحدة حوالى ٥٣٧،٩٥٠ ل.ل. أي حوالى ٤٣ د. أ. شهرياً. وفي حال خفض الدعم بنسبة ٨٣% ليصبح ١٧% من الدعم الحالي، يصبح المبلغ الواجب دفعه من قِبل العائلة الواحدة حوالى ٤٤٤،٣٩٣ ل.ل. أي ٣٥،٦ د.أ. شهرياً بدلاً من ٤٣ د. أ. والحال نفسه ينطبق على باقي المواد وفقاً لما يأتي:

مازوت: إن تخفيض نسبة الدعم على هذه المادة بنسبة ٨٦% يؤدي الى تحمّل العائلة (٤،٢ اشخاص) مبلغاً شهرياً يعادل ٥٣٨،٦٥٦ ل.ل. أي حوالى ٥٣،٢ د.أ. لكل ٦،٣ تنكات (٢٠ ليترا) عوضاً عن ٦٢٨،١٢٥ ل.ل.، (حوالى ٥٠،٣ د.أ.) في حال رفع الدعم بالكامل.

غاز: إن الغاء الدعم سيؤدي الى معدل استهلاك شهري بقيمة ١٣٤،٠٠٠ ل.ل. (حوالى ١٠،٧ د. أ.) (قارورتان شهرياً).

اشتراك المولدات (٥ أمبير): سوف تتحمل العائلة مبلغاً وقدره ١٠٤،٨١٦ ل.ل. أي حوالى ٨،٤ د. أ. شهرياً لاشتراك الـ٥ أمبير في حال خفض نسبة الدعم الحالي بنسبة ٨٦% مقارنة بـ١٢٢،٠٠٠ ل.ل. اي ٩،٨ د. أ. في حال رفع الدعم.

السلة الأساسية: إن متوسط انفاق العائلة على المواد الغذائية الأساسية سيصل الى ٤٣٠،٤٣٠ل.ل. (حوالى ٣٤،٤ د.أ.) في حال رفع الدعم بالكامل.

ربطة الخبز: ان زيادة الدعم على هذه السلة بنسبة ١٢% سوف يؤدي الى تحمل العائلة الواحدة مبلغاً وقدره ٤،٥٠٠ ل.ل. لحوالى ٢٥ ربطة خبز شهرياً. ومن أجل استدراك أية مبالغ غير ملحوظة تم لحظ بند "متفرقات Miscellaneous" وهو يمثل المصاريف غير الملحوظة إضافة الى هامش الخطأ في احتساب الأرقام. وفي النتيجة النهائية، فإن الكلفة الاضافية الاجمالية التي ستتحملها العائلة الواحدة نتيجة رفع الدعم عن بعض السلع تبلغ شهرياً نحو ١٢٧$.

(جدول رقم 3)- (إلغاء/ زيادة/ تخفيض نسبة الدعم وكلفته)

بديل (تخفيض/ زيادة الدعم على السلع)							
الوصف	مدعومات (بنزين)	مدعومات (مازوت)	مدعومات (غاز)	السلة الغذائية	ربطة الخبز	أخرى	المجموع
1- سعر السوق	141.000	127.500	93.000				
2 - السعر الحالي	39.500	27.000	26.000				
3 - الفارق (قيمة الدعم)	101.500	100.500	67.000				
4 - نسبة التخفيض/ الزيادة	-83%	-86%	-100%	-100%	12%	-54%	
5 - قيمة الدعم بعد التخفيض / أو الزيادة	17.662	14.198	0				
6 - السعر الجديد (1 – 5)	122.338	113.348	93.000				
7 - كلفة الدعم على مصرف لبنان الحالية بالدولار الأميركي (شهرياً)	96.000.000	119.500.000	11.000.000	71.500.000	16.000.000	108.000.000	420.000.000
8 - كلفة الدعم على مصرف لبنان بعد التخفيض / أو الزيادة (شهرياً)	16.666.667	16.666.667	0	0	16.470.888	49.833.333	99.637.555
9 - كلفة الدعم على مصرف لبنان الحالية بالدولار الأميركي (5 أشهر)	576.000.000	711.000.000	66.000.000	429.000.000	90.000.000	648.000.000	2.520.000.000
10 - كلفة الدعم على مصرف لبنان بعد التخفيض/ أو الزيادة (5 أشهر) من شهر تموز لغاية شهر كانون الأول 2021	100.000.000	100.000.000	0	0	98.823.529	299.000.000	697.823.529
11 - كلفة الدعم على مصرف لبنان الحالية بالدولار الأميركي (سنوياً)	1.152.000.000	1.422.000.000	132.000.000	858.000.000	180.000.000	1.296.000.000	5.040.000.000
12- كلفة الدعم على مصرف لبنان بعد التخفيض/ أو الزيادة (سنوياً)	200.000.000	200.000.000	0	0	197.647.059	598.000.000	1.196.647.059
تخفيض مبلغ دعم مصرف لبنان ميغاسن الدولارات (سنوياً)	(952.000.000)	(1.222.000.000)	(132.000.000)	(858.000.000)	17.647.059	(598.000.000)	(3.844.352.941)

(شرح جدول رقم ٣)

(إلغاء/ زيادة/ تخفيض نسبة الدعم وكلفته)

إن كلفة الاستيراد التي يتحمّلها مصرف لبنان حالياً هي ما بين ٦٠٠ – ٦٢٥ مليون دولار شهرياً، وقد اقترب احتياط مصرف لبنان من حدّ الاحتياط الإلزامي (١٥%)، مما يشكل خطراً على القطاع المصرفي بشكل عام وأموال المودعين بشكل خاص، في حال الاستمرار بسياسة الدعم المعمول بها حالياً.

ومن هنا تبرز الحاجة الى ترشيد الدعم عن طريق خفض نسبة دعم المصرف المركزي لقيمة المواد الأساسية وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المحروقات

بالنسبة الى البنزين:

تخفيض قيمة الدعم الحالية بنسبة ٨٣% (/١٧،٦٥٢/ ل. ل. بدلاً من /١٠١،٥٠٠/ ل. ل. لكل ٢٠ ليترا).

يصبح سعر السوق لكل ٢٠ ليترا حوالى /١٢٣،٣٤٨/ ل. ل. بدلاً من /٣٩،٥٠٠/ ل.ل.

تنخفض كلفة دعم البنزين على مصرف لبنان من /٩٦/ مليون د. أ. شهرياً الى /١٦,٦٧/ مليون د. أ. شهرياً (أي /٢٠٠/ مليون د. أ. عوضاً عن /١،١٥٢/ مليار د.أ. سنوياً).

٢ – بالنسبة الى المازوت:

تخفيض نسبة الدعم الحالي بنسبة ٨٦% (/١٤،١٥٥/ ل. ل. بدلاً من /١٠٠،٥٠٠/ ل. ل.).

يصبح سعر السوق لكل ٢٠ ليترا من المازوت /١١٣،٣٤٥/ ل.ل. عوضاً عن /٢٧،٠٠٠/ ل.ل.

تخفيض كلفة الدعم على مصرف لبنان من /١١٨،٥/ مليون د. أ. شهرياً الى /١٦،٦٧/ مليون د. أ. (أي ما يعادل /٢٠٠/ مليون د. أ. عوضاً عن /١،٤٢٢/ مليار د. أ. سنوياً).

٣ – بالنسبة الى الغاز:

إلغاء الدعم على هذه المادة (/٦٧،٠٠٠/ل.ل.).

يصبح سعر قارورة الغاز /٩٣،٠٠٠/ ل. ل.

– تنخفض كلفة الدعم على مصرف لبنان بحوالى /١١/ مليون د. أ. (أي ما يقارب /١٣٢/ مليون د. أ. سنوياً).

ثانياً: السلة الغذائية

الغاء السلة الغذائية بالكامل.

تنخفض كلفة الدعم على مصرف لبنان بحوالى /٧١،٥/ مليون د. أ. (أي ما يعادل /٨٥٨/ مليون د. أ. سنوياً).

ثالثاً: ربطة الخبز

في سبيل دعم ربطة الخبز التي تعتبر من مقومات الحياة الرئيسية، لا سيما للطبقات الفقيرة، كان لا بد من زيادة الدعم بنسبة ١٢%.

تزداد كلفة الدعم على مصرف لبنان من /١٥/ مليون د. أ. شهرياً الى /١٦،٤/ مليون د. أ.

رابعاً: الأدوية

تخفيض نسبة دعم الأدوية بـ٥٤%.

تنخفض كلفة الدعم الشهرية على مصرف لبنان من /١٠٨/ ملايين د. أ. شهرياً الى /٥٩،٨/ مليون د. أ. (/٥٩٨/ مليون د. أ. سنوياً بدلاً من /١،٢٩٦/ مليار د. أ.).

إن كلفة ترشيد الدعم من خلال رفعه عن بعض السلع وزيادته او تخفيضه على السلع الأخيرة، والبالغة حوالى ١،١٩٥ مليون د. أ. على النحو المشروح آنفاً، يؤدي الى تحقيق وفر في احتياطات المصرف المركزي بقيمة /٣٢٠،٤/ مليون د. أ. شهرياً أي مبلغ قدره حوالى /٣،٨٤٤/ ملايين د. أ. سنوياً.